

ولادة متعثرة لمجلس النواب السوداني بانتظار التوافق على رئاسته

المقبلة على أساس حضوره في المرحلة الانتقالية، ما يجعل المفاوضات تأخذ وقتاً طويلاً.

وكان من المقرر الإعلان عن تشكيل المجلس التشريعي بعد 90 يوماً من التوقيع على اتفاق سلام جوبا في مطلع أكتوبر الماضي (أي يكون تشكيلها في مطلع يناير الماضي) بعد أن جرى إرجاء إعلانه مرات عديدة منذ إقرار الوثيقة الدستورية.

وقال القيادي في قوى الحرية والتغيير، نورالدين صلاح الدين، إن هناك مشكلة لم يجر الانفتاح إليها مع إعادة توزيع مقاعد المجلس التشريعي على قوى الحرية والتغيير والجيبة الثورية عقب تعديل هذه الوثيقة وتوقيع اتفاق السلام، وقد تمثلت في أن توزيع مقاعد الولايات من قبل قوى التغيير تتعارض مع ترشيحات مقاعد الجبهة الثورية. وأشار إلى أن التوصل إلى ترضية مناسبة لجميع الأطراف عملية شاقة وصعبة، لكن لا مفر من الوصول إليها، طالما أن الإنابة في المجلس تكون بطريقة التعيين، وما يدفع إلى إمكانية تسهيل الأمر هو وجود مجلس شركاء الفترة الانتقالية الذي أعطى دفعة قوية لعملية التنسيق بين الأطراف السياسية والجهاز التنفيذي.

وناقش مجلس الشركاء، الأسبوع الماضي، برئاسة رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، أولويات الحكومة بصورة تفصيلية، مؤكداً على الالتزام بمواعيد إكمال أجهزة الحكم الانتقالي، وعلى رأسها تعيين المجلس التشريعي لمراقبة أداء الحكومة وإصدار التشريعات التي تفعل حسن أداء مهام الفترة الانتقالية.



نورالدين صلاح الدين

التوصل إلى ترضية مناسبة لجميع الأطراف عملية شاقة وصعبة

ويذهب متابعون للتأكيد على أن فقدان الثقة بين التيارات الكوينة للحكومة كانت سبباً في الكثير من الهواجس والمخاوف التي أعاقت خروج المجلس التشريعي إلى النور، وأن كافة الأطراف قد تكون مستريحة للصيغة الحالية التي تكون فيها مهمة التشريع لمجلس السيادة والوزراء.

ويدرك البعض من القائمين على السلطة أن الانفتاح على المجتمع الدولي يتطلب المضي قدماً باتجاه استكمال هيكلها، بما يعزز بؤر الثقة مع المؤسسات والدول المانحة، والتباطؤ الذي كان سائداً في السابق لن يماشى مع التحولات الراهنة التي تحاول السلطة الاستفادة منها لدعم عملية الانتقال.

في رأي عضو تشييقية لجان المقاومة (شرق)، حسام حيدر، فإنه لا إنابة عن الشعب بالتعيين، وتفرض الظروف السياسية وجود المجلس بما يدعم وجود حكومة انتقالية ومجلس سيادي ووزاع تشريعية، ما يهدد الطريق لإعداد بنية الانتخابات المقبلة، متوقفاً أن يرى المجلس النور خلال الأسبوعين المقبلين.

وأضاف لـ"العرب"، أن الولايات حسمت الجزء الأكبر من مرشحتها للمجلس، والخلافات الحالية تدور بشأن بعض الولايات مثل الخرطوم التي تطالب بتمثيل أكثر من 14 مقعداً مخصصة لها، لكن بوجه عام فإن جملة من الاجتماعات السابقة كان سبباً في إنهاء العديد من الخلافات ولم يتبق سوى التوافق حول الهيكل التنظيمي للمجلس.



على أمل إرساء الجسم التشريعي

الخرطوم - لم تتمكن القوى المشاركة في هياكل السلطة السودانية الالتزام بالتاريخ الذي حدده مجلس شركاء الفترة الانتقالية بشأن تشكيل المجلس التشريعي في 25 فبراير الماضي، ولم يحدد المجلس موعداً جديداً لخروجه إلى النور، وسط توقعات مراقبين بالإعلان عن النواب المعيّنين في المجلس قبل نهاية شهر مارس الجاري.

وعقدت قوى الحرية والتغيير (قحت) ولجان المقاومة والجيبة الثورية اجتماعاً موسعاً، للتوافق حول نسب التمثيل داخل المجلس وطريقة توزيع المقاعد وإقرار لائحته وتحديد المهام والوئاح والتوافق على رئاسته، ومن المقرر أن تعقد اجتماعاً مع المكون العسكري، خلال أيام لرفع التصور النهائي بشأن جملة من القضايا العالقة.

ويواجه المجلس التشريعي أكثر من عشرة على طريق تشكيله، إذ إن هناك تباينات حول آلية توزيع المقاعد المخصصة لقوى الحرية والتغيير على لجان المقاومة في الولايات المختلفة، إضافة إلى عدم التوافق على إسناد مهمة رئاسة المجلس إلى الجبهة الثورية التي تطالب بأن تكون ممثلة على رأس أحد هياكل السلطة، أو قوى الحرية والتغيير.

وجرى التوافق على أن تحصل قوى الحرية والتغيير على 165 مقعداً من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي، المقدره 300 مقعد، إضافة إلى 75 مقعداً تُرشح أصحابها تنظيمات وحركات الجبهة الثورية، أما بقية المقاعد سيتم اختيار مرشحيها بالتشاور بين المكونين المدني والعسكري في مجلس السيادة. والسبت، اتهم حزب الأمة بعض الأحزاب السياسية في المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، لم يسْمها، بمرحلة التوافق على آلية لتشكيل التشريعي، ورفض المنهج المتبع بواسطة المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير بتخصيص 107 مقاعد للولايات، موزعة حسب التسجيل السكاني مع سحب 58 مقعداً بغرض توزيعها على كتل الحرية والتغيير في المركز.

ويجسّل جزء كبير من الشارع اللباني القوى السياسية مسؤولية الفساد والهدر الذي دفع بلبنان إلى حافة الانهيار الاقتصادي والمالي، حيث لامس الثلاثاء سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار عتبة العشرة آلاف في السوق السوداء.

وقد أدى هذا الانهيار الدراماتيكي وغير المسوق لليرة إلى اندلاع احتجاجات في العديد من أنحاء لبنان، وسط مؤشرات عن أن البلد بات على عتبة الانفجار. ويقول المراقبون إن هذا المصير يبدو أن لا مفر منه في ظل عقلية سياسيين هدفها الحفاظ على مكاسبهم وإن غرق المركب.

وقال مصدر مطلع بقوى الحرية، في تصريح لـ"العرب"، من إمكانية تنفيذ حزب الأمة لتهديده، حيث اعتاد التحالف الحكومي على هذه التهديدات التي تحل أبعاداً تفاوضية، ويحاول من خلالها تحسين وضعيته السياسية في المرحلة الانتقالية، وستكون هناك اجتماعات مع قياداته للمزيد من التوافق حول نسب تمثيله.

وحسب المصدر ذاته (قحت)، فسيتّم التوافق مع الجبهة الثورية بشأن رئيس البرلمان المقبل، لكن الأمر لم يصل بعد إلى محطة المفاوضات المباشرة حول تسمية الرئيس، وستكون مهمة جميع الأطراف، بما فيها المكون العسكري، وثمة رغبة في التوصل أولاً إلى تحديد اللجان الداخلية بالمجلس وتوزيعها على القوى السياسية المختلفة.

ويرى مراقبون أن صراع موازين القوى والمحاصصات الذي ينشأ مع كل خطوة يسير فيها السودان لاستكمال هياكل السلطة الانتقالية، سيندلج مجدداً مع اقتراب تشكيل المجلس التشريعي، وكل طرف يحاول أن يبني قوته في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

العونيون ينشدون الخلاص عبر النفخ في اللامركزية الموسعة

التيار الوطني الحر محاصر في محيطه المسيحي



لبنان يشتمل

يعرض هذا الطرح الذي قد يجد صدقاً له لدى بعض القوى.

ويلفت المراقبون إلى أن طرح التيار الوطني الحر يبدو في جانب منه محاولة للتهرب من المسؤولية، حيث أن جوهر الأزمة في لبنان اليوم ليس في علاقة بالنظام القائم بقدر ما هو في الخيبة السياسية القابضة على مقاليد السلطة منذ سنوات.

ويجسّل جزء كبير من الشارع اللباني القوى السياسية مسؤولية الفساد والهدر الذي دفع بلبنان إلى حافة الانهيار الاقتصادي والمالي، حيث لامس الثلاثاء سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار عتبة العشرة آلاف في السوق السوداء.

وقد أدى هذا الانهيار الدراماتيكي وغير المسوق لليرة إلى اندلاع احتجاجات في العديد من أنحاء لبنان، وسط مؤشرات عن أن البلد بات على عتبة الانفجار. ويقول المراقبون إن هذا المصير يبدو أن لا مفر منه في ظل عقلية سياسيين هدفها الحفاظ على مكاسبهم وإن غرق المركب.

الماروني مار بشاره بطرس الراعي التي تدعو إلى إقامة مؤتمر دولي خاص بلبنان يعني بفرض "الحياد الإيجابي" ويعيد سيادة البلد عبر حصر السلاح في أيدي القوى النظامية، ليست بريئة من وجهة نظر البعض.

ويقول البعض إن التيار يحاول جاهداً اليوم حرف الأناضار عن مبادرة الراعي، خصوصاً مع توسع دائرة المؤيدين لها في الأوساط السياسية والشعبية والروحية.

وينظر التيار الوطني الحر إلى مبادرة الراعي على أنها إقرار بفشل العهد ورئيسه ميشال عون، ويعتبر أن مثل هذا المؤتمر يضعه في موقف مرجح مع حليفه حزب الله الذي يتمسك بجلبابه حالياً في غياب بدائل تضمن له الحفاظ على ما حققه من نفوذ سياسي في السنوات الأخيرة.

ويقول مراقبون إن إعادة إحياء مشروع الفيدرالية في لبنان لا تخلو أيضاً من حسابات في علاقة بما يجري في الإقليم في خاض، وإن التيار يريد استباق أي تطورات دولية وإقليمية

المشهد، وتلفت هذه الأوساط إلى أن التيار الوطني الحر يشعر أنه بات محاصراً حتى في محيطه الماروني، وبالتالي فإن إثارة حلم إقليم مسيحي خال من "الشركاء" المسلمين قد يكسر هذا الحصار المتزايد من حوله في اعتقاد قادة التيار.

وسبق وأن تحدث رئيس التيار جبران باسيل عن عدم ممانعته عقد مؤتمر تأسيسي، وهو مطلب سبق وعرضه حزب الله الذي يسعى لإقامة مشروع نظام جديد قائم على المثالته (سنة، شعبة ومسيحيين).

وتوضح الأوساط أن التيار وإن كان يلتقي مع حليفه الشيعي في خيار إقامة هذا المؤتمر، بيد أنه يتحفظ على مشروع المثالته الذي هو في واقع الأمر سيال من رصيد المسيحيين وباقي الطوائف لفائدة المسلمين. ويميل التيار إلى نظام فيدرالي أو لامركزي إدارية ومالية موسعة.

وإثارة مشروع إقامة فيدرالية في لبنان في هذا التوقيت الذي يتزامن مع الرّمح الحاصل حول مبادرة بطريك

عودة التيار الوطني الحر إلى النفخ في مشروع اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة تعكس عمق أزمته، حيث يبحث عن شماعة يعلق عليها أخطاء العهد وإخفاقاته التي قادت لبنان في النهاية إلى أفق مسدود.

بيروت - تجددت دعوات من أقطاب العهد في لبنان في الأونة الأخيرة إلى ضرورة تغيير النظام القائم، في خطوة بدت محاولة من قبلهم للهروب إلى الأمام في ظل نيران سياسية واقتصادية تحيط بهم وتهدد بعزلهم في حلقة ضيقة لا مكان فيها للمناورة.

وعاد التيار الوطني الحر إلى الحديث عن أن ما يشهده لبنان هو نتيجة إفلاس النظام القائم على اتفاق الطائف، وأن الحل يكمن في إقامة لامركزية موسعة أو نظام فيدرالي على أنقاضه، وهو طرح قديم سبق وأن تم عرضه في عشرينيات القرن الماضي وتكرر في الثمانينات في خضم حرب أهلية مدمرة عاشها البلد بين 1975 و1989.

وبدأت حملة الترويج لهذا الطرح مجدداً عبر مواقع التواصل الاجتماعي لجس النبض، قبل أن تعلن قيادات في التيار الوطني الحر عن تبنيها لهذا المشروع، وقال عضو كتل لبنان القومي النائب أسعد درغام الثلاثاء "نحن نفضل اليوم اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة التي تؤمن نوعاً من الاستقلالية الإدارية التي تحملها دورها الفيدرالية".



أسعد درغام

نفضل اللامركزية الموسعة التي تؤمن نوعاً من الاستقلالية

وأضاف "نظامنا الحالي مات وأثبت أنه غير واضح في بلد كانت سوريا راعيته، ووجدتها كانت قادرة على أن تحل الخلافات فيه".

وتقول أوساط سياسية لبنانية إن الفيدرالية هي مشروع يجري النفخ فيه في كل مرة من قبل المازوميين الذين يخشون على نفوذهم وخروجهم من المعادلة، أو حين يريدون العودة إلى

سوريون يلجأون إلى المحاكم الأوروبية لتحقيق العدالة بعد فشل المنظومة الأممية

وكانت فرنسا انخرطت مبكراً في مسار إقرار العدالة لفائدة الضحايا السوريين، ففي منتصف سبتمبر 2015 فتحت النيابة العامة بباريس تحقيقاً أولياً حول ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية" تتعلق بأعمال خطف وتعذيب ارتكبتها النظام السوري.

وقد تقدمت في يوليو 2016 أسرة طبيب سوري توفي عن عمر 37 عاماً في أحد سجون النظام في العام 2014 بشكوى في باريس بتهمة التعذيب والقتل. وفي أكتوبر 2016 فتحت تحقيق حول اختفاء فرنسيين من أصل سوري اعتقلا في سوريا في 2013 ولا يزال مصيرهما مجهولاً، وهما مازن دباغ وابنه باتريك. وشكلت الدعوى التي تقدمت بها عائلة دباغ متهمة الاستخبارات الجوية السورية باعتقالهما مقدّمة لصدور مذكرات توقيف في نوفمبر 2018 للمرة الأولى في فرنسا بحق ثلاثة مسؤولين سوريين هم رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود من فرع المخابرات الجوية في دمشق.

ووفق المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان الذي يقدم مساعدة قضائية للاجئين المتقدمين بهذه الشكاوى، فإنه قبل ثلاث سنوات حصلت ملاحقات قضائية في النمسا تلتها إجراءات في السويد والنرويج، حيث استمع القضاء منذ ذلك الحين إلى عدد من الضحايا. ورجح مازن درويش رفع دعوى قضائية أخرى في السويد خلال الأشهر المقبلة.

وقال مازن درويش الذي يرأس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير ومقره باريس "هذا أمر مهم حتى يتمكن الضحايا من رؤية المسؤولين يمثلون أمام العدالة ويحاسبون".

ورفع المركز السوري الدعوى أمام القضاء الفرنسي مع منظمّتين أخريين من المنظمات غير الحكومية هما مبادرة العدالة التي أطلقتها مؤسسة المجتمع المفتوح والأرشيف السوري.

وخلصت أجهزة المخابرات الفرنسية في 2013 إلى أن قوات الحكومة السورية هي من نفذت هجوماً بغاز السارين على الغوطة الشرقية بريف دمشق مما أسفر عن مقتل 1400 شخص.

وتنفي الحكومة السورية استخدام أسلحة كيميائية ضد شعبها. واستندت الدعوى إلى ما يقول المحامون إنها أكثر الأدلة شمولاً في إثبات استخدام مادة مثل غاز السارين في سوريا.

ويشمل ذلك شهادات ناجين وفارين وتحليلاً لتسلسل القيادة في الجيش السوري والمئات من العناصر من الأدلة المؤتقة. وقال هادي الخطيب مؤسس ومدير الأرشيف السوري "جمعنا أدلة كثيرة تحدد من المسؤول عن هذه الهجمات في دوما والغوطة الشرقية والتي ما زال الناجون يعانون من آثارها المرعبة". وتوصل تحقيق فتحته الأمم المتحدة لتحديد المسؤول عن الهجمات بأسلحة كيميائية في سوريا إلى نتائج في 2016 مفادها أن القوات الحكومية استخدمت غازي الكلور والسارين.

بمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم بغض النظر عن جنسيتهم ومكان وقوعها. ويوفر الحكم الصادر بحق الغريب مسارا قانونياً نادراً من نوعه للعمل ضد حكومة الرئيس السوري بشار الأسد.

وفشلت جهود أممية سابقة في تحقيق اختراق في ملف محاسبة مسؤولين وعناصر من النظام السوري في ظل فيتو روسي وصيني عرقل أي إمكانية لنقل الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية.



مازن درويش

أمر مهم أن يتمكن الضحايا من رؤية المسؤولين يحاسبون

وقد لجأت الأمم المتحدة في العام 2016 إلى تشكيل لجنة دولية محايدة ومستقلة هدفها تسهيل التحقيقات حول انتهاكات القانون الدولي الأكثر خطورة المرتكبة منذ العام 2011، وهي تعمل على جمع الأدلة لتسهيل إصدار أحكام محتملة ضد مرتكبي الجرائم. وتملك أكثر من مليون وثيقة بينها صور وأفلام فيديو وصور عبر الأقمار الصناعية وشهادات لضحايا ووثائق.

ولعبت هذه اللجنة دوراً في محاكمة إباد الغريب، وتضطلع بمسؤولية كبيرة في دعم القضايا المنظورة اليوم أمام محاكم أخرى في عدد من الدول الأوروبية بينها فرنسا لإنفاذ العدالة، مع إصرار الضحايا والمنظمات الحقوقية السورية على المحاسبة.

دمشق - تشكلت المحاكم الأوروبية أصلاً للمئات من الضحايا السوريين لتفعيل مبدأ المحاسبة ضد شخصيات وعناصر تابعين لنظام الرئيس بشار الأسد متورطين في انتهاكات ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ورفع محامون يمثلون عدداً من الناجين من هجمات بأسلحة كيميائية في سوريا دعوى جنائية أمام القضاء الفرنسي على مسؤولين سوريين يتهمونهم بالنسب في وفاة مئات من المدنيين في مناطق كانت تسيطر عليها المعارضة في عام 2013.

وتؤدي فرنسا الآلاف من اللاجئين السوريين، ولدى قضاة التحقيق هناك تفويض بالبحث في ما إذا كانت جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في أي مكان في العالم.

وتأتي الدعوى المرفوعة بعد قرار قضائي في ألمانيا قضى بسجن عنصر في المخابرات السورية بتهمة اعتقال وتعذيب مدنيين، وهو ما أحيى آمال العديد من السوريين في وضع حد لسياسة الإفلات من العقاب، في ظل فشل ذريع على هذا المستوى للمنظومة الأممية.

وفي 24 فبراير الماضي قضت محكمة في كولن وسط غرب ألمانيا، التي تؤوي أكثر من 600 ألف لاجئ سوري، بالسجن أربع سنوات ونصف السنة على إباد الغريب وهو عضو سابق في الاستخبارات السورية بتهمة "التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية".

وتطبق ألمانيا المبدأ القانوني للولاية القضائية العالمية الذي يسمح لها